الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

اسم العضو	التعليقات	الردّ المقترح
نيوزيلندا (الجمعة 2021/5/21 الساعة 8:17 صباحًا)	تعرب نيوزيلندا عن تأييدها الشديد لموضوع فترة السنتين "تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل". وتضطلع النظم الغذائية المستدامة بدور محوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وسيستند الاستمرار في التركيز على موضوع "العمل" في الفترة 2023/2022 إلى التقدم المحرز في قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي ستعقد في سبتمبر/أيلول 2021، وسيساعد على ضمان تحقيق نواتج ونتائج ملموسة في مناقشات واقتراحات هذا العام.	سيتعيّن بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرات الفنية وتقديم الدعم المؤسسي على المستويين الوطني والدولي بغية مواصلة العمل الجماعي لتحقيق خطة تحولية حقيقية.
أستراليا (الجمعة 2021/5/21 الساعة 11:51 صباحًا)	ترحب أستراليا باقتراح اتخاذ "تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل" كموضوع لفترة السنتين 2022–2023 في المنظمة. وفي الواقع، تمثل فترة السنتين هذه فترة حاسمة للعمل العالمي من أجل بناء نظم غذائية أكثر شمولية واستدامة وقدرة على الصمود، ويتعين علينا السعي إلى الاستفادة من الزخم الذي تولده قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021. وهذا أمر وجيه بشكل خاص مع اقترابنا بسرعة من الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، بيد أننا نواجه انتكاسات كبيرة بفعل جائحة كوفيد–19. ومن المتوقع أن يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي في أعقاب الجائحة إلى زيادة واسعة النطاق في انعدام الأمن الغذائي. وسيقع الأثر الأكبر على البلدان التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا في دخلها على السياحة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. ونظرًا إلى وجود هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواقع نائية، سيكون من	يمكن أن يكون الاستثمار في تحويل النظم الغذائية عاملاً مسرعًا فعّالاً للتعافي من كوفيد–19، وإحراز تقدم لتحقيق خطة عام 2030، على السواء. تُسند مبادرة العمل يدًا بيد الأولوية لتحسين جمع البيانات الجيدة وتحليلها واستخدامها لتطوير برامج واستثمارات محددة الأهداف بشكل أفضل من أجل تحسين التغذية والدخل والقدرة على الصمود.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	الضروري وجود استثمارات مستدامة في مجال تحسين جمع البيانات الجيدة وتحليلها من أجل توجيه استجابات أكثر كفاءة وفعالية لجائحة كوفيد-19 والتحديات ذات الصلة على المستوى القطري. ورغم هذه التحديات، أثبتت النظم الزراعية والغذائية العالمية قدرتها على الصمود بشكل ملحوظ في مواجهة كوفيد-19، وذلك بدعم من منصات مثل نظام معلومات الأسواق الزراعية من أجل تحسين الشفافية في الأسواق. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية القابلة للتنبؤ والقائمة على القواعد من أجل ضمان الأمن الغذائي والازدهار الاقتصادي للمزارعين على مستوى العالم. وبالتوازي مع ذلك، تشكل النظم الغذائية المحلية والإقليمية ذات سلاسل القيمة القصيرة المعززة، التي يوجد فيها تركيز على الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، عاملًا رئيسيًا مساهمًا في تحقيق الأمن الغذائي على المستويين المحلي والإقليمي. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أيضًا الحاجة إلى وجود نهج صحة واحدة معزّز يعترف بالتفاعلات وأوجه التكافل القائمة بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة. وخلال فترة السنتين المقبلة، يجب أن يوجه هذا النهج الجهود العالمية الهادفة إلى الوقاية من الجائحة الحيوانية المصدر المقبلة، وسيتلقى الدعم بشكل حاسم من خلال شراكة المنظمة مع منظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار الترتيب الرباعي. وينبغي أن تتمثل إحدى السمات المميّزة الأخرى لفترة السنتين المقبلة للمنظمة في الجهود المتضافرة الرامية إلى تحسين استدامة النظم الغذائية. ومع ذلك، لا تحتاج جميع النظم الغذائية إلى تغيير جذري لكي تصبح مستدامة. وترى أستراليا أنه من أجل أن يساهم جميع الأعضاء في الإنتاج المستدام للأغذية ويستفيدوا منه، سيكون من الضروري استخدام طرق	يشكل نظام التجارة بالمنتجات الزراعية والغذائية المفتوح والقابل للتنبؤ والقائم على قواعد محددة ركيزة أساسية لضمان الوصول إلى الأنماط الغذائية الصحية بشكل مستدام وقادر على الصمود. تلتزم المنظمة بشكل كبير بتوفير القدرة الكاملة على الوصول إلى البيانات والعلوم والمعارف والمعلومات اللازمة لجميع الأعضاء من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجالي السياسات والاستثمار، وتوفير القواعد والمعايير لتوجيه العمل الجماعي على جميع المستويات.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	الإنتاج المبتكرة المختلفة الملائمة للظروف الفريدة في فرادى البلدان، بما في ذلك المناخ والتنوع البيولوجي وبيئات الإنتاج. ولا توجد حلول موحدة تناسب جميع تحديات النظم الغذائية. ويتعين ألّا تكون النُهج الجديدة مناسبة للسياقات والأولويات الوطنية فحسب، بل أن تسترشد بالأدلة العلمية أيضًا. وسيؤدي عمل المنظمة المعياري وفي مجال وضع المعايير دورًا رئيسيًا في توجيه سياسات النظم الغذائية الفعالة والقابلة للتنفيذ خلال فترة السنتين المقبلة. وتتطلع أستراليا إلى العمل مع المنظمة بشأن المواضيع المهمة المبينة أعلاه، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف والخبرات الأسترالية المستمدة من برامج مثل "برنامج رعاية الزراعة" الذي سيشكل جزءًا لا يتجزأ من عملية تحويل الاستراتيجية إلى عمل.	
سويسرا (الجمعة 2021/5/21 الساعة 3:45 مساءً)	تدعم سويسرا موضوع "تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل" كموضوع لفترة السنتين 2022-2023. فهذا الموضوع يؤدي إلى تعزيز التركيز خلال الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر، وكذلك في الأجهزة الرئاسية وعملها ما بين الدورات، على الأولويات والمسائل الاستراتيجية العالمية الواردة في الإطار الاستراتيجي الذي يقع فيه التحول إلى نظم غذائية أكثر كفاءة وشمولية واستدامة وقدرة على الصمود في صميم جميع الإجراءات الاستراتيجية. ويرتبط الموضوع بالقدر ذاته بقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 التي تضع تحويل النظم الغذائية في مركز الصدارة من أجل تسريع وتيرة التقدم بشكل كبير نحو تحقيق خطة عام 2030. ويعبّر الموضوع عن تصميم المنظمة على تحويل طريقة إنتاج أغذيتنا واستهلاكها اليوم من أجل تسريع وتيرة التحول نحو نظم غذائية أكثر استدامة وقدرة على الصمود. وسيجري تحقيق تحويل النظم الغذائية من خلال:	نثمّن التعليقات بشأن اعتماد نُهج نُظمية وشاملة، والعمل ضمن شراكة متعددة أصحاب المصلحة، ووضع الابتكار في صميم عمل المنظمة.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	• نهج نُظمي وشامل يأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ • والعمل ضمن شراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين، إذ إن التحديات معقدة ونُظميّة ولا يمكن التعامل معها بطريقة تنازلية ومستقيمة؛ • وتشجيع جميع الابتكارات وخاصة الاستحداث المشترك للمعارف والابتكارات بين المزارعين، وإيلاء الأولوية للنهج المنهجية مثل علم البيئة الزراعية؛ • ووضع الشباب في صميم العمل بوصفهم عوامل تغيير رئيسية في التحول نحو نظم غذائية مستدامة. من أجل أن تعمل المنظمة في تفاعل وثيق وفعال ومتآزر مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وبروح إصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة.	
البرازيل (الإثنين 2021/5/24 الساعة 4:36 مساءً)	تأخذ البرازيل علمًا بالوثيقة C 2021/28 التي تقدم وجهة نظر إدارة المنظمة بشأن الموضوع المقترح لفترة السنتين 2022–2023. وفي ما يتعلق بالفقرة "ج" من الإجراء المقترح من جانب المؤتمر، تقترح البرازيل تغيير الفقرة لتصبح كالتالي "دعم نهج المنظمة المتعدد الجوانب لوضع المعرفة موضع التنفيذ، بما في ذلك تطوير المنتجات المعرفية، وتوفير البيانات، وتقديم الدعم الفني لمساعدة البلدان على تعزيز تحويل النظم الزراعية والغذائية." وترى البرازيل أنه، كتوجيه بشأن موضوع فترة السنتين، ينبغي أن ينقل المؤتمر رسائل عامة وألّا يحدد بصورة منفردة بعض النهج أو المبادرات على حساب النُهج أو المبادرات الأخرى الوجيهة بالقدر ذاته. وفي ما يتعلق بالوثيقة نفسها التي من المفترض أن تكون مذكرة مفاهيمية بشأن موضوع فترة السنتين، ترى البرازيل أنها بحاجة إلى بعض التصحيحات والتعديلات كي تصبح أكثر توازنًا وتستند إلى أساس علمي. وتحقيقًا لهذه الغاية، تقدم البرازيل التعليقات والاقتراحات التالية:	تواصل المنظمة إعداد المنتجات المعرفية وتوفير البيانات والدعم الفني من أجل مساعدة البلدان على تعزيز تحويل النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك من خلال مبادرة العمل يدًا بيد التي تقدم دعمًا فنيًا وسياساتيًا واستثماريًا متكاملًا باستخدام منظور النظم الغذائية وتقترن بنهج أخرى من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و2 و10 من أهداف التنمية المستدامة.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	في الفقرة 33، تلاحظ البرازيل أن الجملة الأولى مقتبسة بشكل غير صحيح وتدعو المنظمة إلى تغييرها. والجملة الأصلية الواردة في مطبوع الأمم المتحدة المشار إليه (الأمم المتحدة، 2020، تأثير كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية، الصفحة 4 [النسخة الإنكليزية])، هي "على الصعيد العالمي، تُعد النظم الغذائية دافعًا وراء تغير المناخ والأزمة البيئية على كوكب الأرض." وهناك فرق شاسع بين "دافع" و"الدافع الرئيسي". ومع الإقرار بأن النظم الغذائية يمكن أن تساهم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية، وفقًا للأولويات الوطنية، ترى البرازيل أن المغالاة في التشديد على هذا الدور بطريقة غير متناسبة يمكن أن تبعد الانتباه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي توجد فيها حاجة ماسة إلى إجراء تغيير جذري. وتطلب البرازيل مراجعة العرض الاستهلالي بشأن البند 15 وفقًا لذلك أيضًا. وفي الفقرة 10، تقدّر البرازيل الاعتراف بالدور الرئيسي للوقود الأحفوري في انبعاثات غازات الدفيئة، والحاجة إلى تكييف الزراعة والنظم الغذائية مع تأثيرات تغيّر المناخ. ولكن لأغراض الاتساق، ينبغي أن يكون عنوان الموضوع المتعلق بتغيّر المناخ "الدوافع المتصلة بالنظم البيئية"، كما هو الحال في الإطار الاستراتيجي، وليس "الدافع النظمي (الشامل)". وفي الفقرتين 5 و71، ترى البرازيل أنه ينبغي عدم تحديد "خطط إصدار الشهادات" كحل ممكن؛ إذ يمكنها أن تستبعد صغار المنتجين بسبب ارتفاع تكاليفها، وتنشأ حواجز أمام التجارة، وتفضي إلى ارتفاع الأسعار الذي قد لا يكون المستهلكون قادرين أو راغبين في تحمله. وهناك عدة طرق أخرى لتعزيز وصول صغار المنتجين إلى الأسواق والنظم الغذائية الأكثر استدامة، وفقًا لكل سياق.	من دون إدخال تغييرات كبيرة على طرق إنتاج الأغذية واستهلاكها، لا يحتمل تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية المتعلقة بصون التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وإصلاحها، وحماية خدمات النظام الإيكولوجي، والتخفيف من حّدة تغيّر المناخ والتكيف معه، فضلًا عن أهداف اتفاق باريس. لم يتم تحديد خطط إصدار الشهادات على حدة، ولكن تم تحديدها من بين العديد من الخيارات التي يمكن تحسينها من خلال تطبيق التكنولوجيات الرقمية لإفادة صغار المنتجين. ونوافق على أن الملاءمة تتوقف على السياق.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	وفي الفقرة 23، ينبغي الإشارة إلى أنماط الاستهلاك غير المستدامة، لا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع، التي تشكل عبئًا هائلاً على الموارد الطبيعية وانبعاثات غازات الدفيئة. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم تخصيص توسيم الكربون بالذكر في هذه الفقرة. ومع أنه غالبًا ما يتم تقديم التوسيم كحل "سحري"، يمكن أن يؤدي إلى استبعاد العديد من المنتجين ووضع حواجز غير مبررة أمام التجارة الدولية، وقد يؤدي إلى نتائج معاكسة لتلك النتائج المقصودة. وتتطلب التحديات المعقدة، مثل مكافحة تغيّر المناخ، إرساء شراكات بين البلدان المنتجة والمستهلكة من أجل مواجهة تلك التحديات وفقًا للتشريعات الوطنية والواقع الوطني في البلدان المنتجة. وفي الفقرة 24، ينبغي إضافة "أنماط الاستهلاك غير المستدامة، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع" إلى قائمة العوامل التي تضع ضغوطًا على الموارد الطبيعية، إلى جانب العوامل المذكورة بالفعل ("النمو السكاني والتوسع الحضري والتصنيع"). وكما ذكر وفدنا في الدورة الأخيرة لمجلس المنظمة، من غير المنصف والمتوازن تحديد المناطق النامية مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا في هذه الفقرة، من دون ذكر المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة عن تدهور الموارد الطبيعية وانبعاثات غازات الدفيئة. ويمثل مبدأ "المسؤوليات المشتركة والمتمايزة" حجر الزاوية في الاتفاقات البيئية للأمم المتحدة، ويجب الإقرار به هنا. وفي الفقرة 25، من المهم إدراج "الأنواع الدخيلة الغازية، والافتقار إلى التدابير المناسبة لسلامة الأغذية والعوامل الأخرى خارج النظم الغذائية" عند ذكر العناصر التي قد تساهم في مخاطر حدوث الأوبئة. وبدلًا من "زيادة إنتاج المنتجات الحيوانية واستهلاكها"، سيكون من الأدق القول "الإنتاج غير المستدام للمنتجات الحيوانية، وخاصة اللحوم البرية". ومن المهم الاعتماد على المعارف العلمية الموحدة وتجنب التعميمات والمعلومات المضللة، التي قد تؤدي إلى التحيز ضد منتجات معينة، مثل اللحوم، بدلًا من استهداف الممارسات غير المستدامة أو غير الملائمة (داخل سلاسل الأغذية وخارجها).	يرد "توسيم الكربون" كمثال على أن تعزيز خيارات المستهلك والتعبير عن التفضيلات يمكن أن يخلقا حوافز في الأسواق للانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات. ونوافق على أن هناك تدابير أخرى ممكنة. يسبب الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية ضغوطًا على الموارد الطبيعية لا يمكن إنكارها، ويزيد من الاتصال بين الحيوانات البرية والحيوانات المدجّنة، وهما أمران يساهمان بشكل مادي في زيادة مخاطر تفشي الأوبئة. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب تغير المناخ وممارسات معينة مرتبطة بالإنتاج المكثف للحوم – وأفضل طريقة يمكن بها معالجة هذه الممارسات، حسبما نرى، هي من خلال نهج صحة واحدة.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	وفي الفقرة 31، فإن التأكيد على أن النظم الزراعية والغذائية هي أكبر نظام اقتصادي من حيث "التأثير على كوكب الأرض" أمر مشكوك فيه ولا يستند إلى أساس علمي. وفي ما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، على سبيل المثال، يتسبب الوقود الأحفوري والعمليات الصناعية بالحصة الأكبر، إلى حد بعيد. ومع الإقرار بأن النظم الغذائية قد تصبح أكثر استدامة وتؤدي دورًا في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية، وفقًا للأولويات الوطنية، ترى البرازيل أن المغالاة في التشديد على هذا الدور تبعد الانتباه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي توجد فيها حاجة إلى إجراء تغيير جذري وعاجل. وينبغي أن تتفادى المنظمة المفاهيم غير الواضحة وغير المتّفق عليها بين الأطراف المتعددة، مثل "المكون الكربوني" و"المواد الغذائية المحتوية على الكربون" و "التأثيرات البيئية" (كما ورد في الفقرتين 32 و39). ويمكن الاستعاضة عنها "بانبعاثات غازات الدفيئة" أو "الآثار البيئية"، حسب الاقتضاء. وفي الفقرة 33، لا توجد إشارة إلى مرجع المعلومات التي تفيد بأن الزراعة "تنتج غازات دفيئة أكثر من جميع السيارات والشاحنات والقطارات والطائرات مجتمعة". وينبغي حذف هذه المعلومات ما لم يكن هناك مرجع صارد عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأنها. ومن المهم الحفاظ على سلامة وثائق المنظمة واستنادها إلى أفضل العلوم المتاحة. وفي الفقرة 33 كذلك، تشير البرازيل إلى الجمل التالية "قد دقّت جائحة فيروس كورونا ناقوس الخطر إزاء الحاجة الملحة لتحويل النظم الزراعية والغذائية. هذا لأن كوفيد-19 وتغير المناخ مرتبطان ارتباطًا وثيقًا. ويُعتبر مرض كوفيد-19 وأمراض أخرى متجذرة في التغيير البيئي." وتدعو البرازيل المنظمة إلى الاستشهاد ببيانات دقيقة وقائمة على الأدلة من مصادر مناسبة، ومعالجة هذه المسألة وفقًا لطبيعتها المتعددة الأبعاد، وتجنب التأكيدات المبسطة. وتلاحظ البرازيل أن الظروف المؤاتية لظهور مرض حيواني المصدر، وتحوله إلى جائحة عالمية، تتجاوز إلى حد بعيد النظم الغذائية وولاية المنظمة. وحتى لو كانت العديد من الأمراض المعدية الناشئة هي أمراض حيوانية المصدر، فلن تصبح جميعها جوائح.	لا تشكل انبعاثات غازات الدفيئة سوى جانبًا واحدًا من جوانب أزمة كوكب الأرض، وإن كان مهمًا للغاية. فالزراعة هي العنصر المساهم الرئيسي في فقدان التنوع البيولوجي والانقراض الجماعي للأنواع، وتدمير النظام الإيكولوجي، وفقدان الموائل الطبيعية، وتدمير وتدهور موارد الأراضي والتربة والمياه والموارد البحرية. يجب أن تجتمع عدة ظروف كي تتحول حالات تفشي الأمراض على المستوى المحلي إلى جوائح. ولا يمكن أن تكون ممارسات الإنتاج الزراعي وآثاره هي السبب الوحيد، ولكنها مع ذلك عوامل أساسية وتمكينية للتسبب بأمراض معدية يمكن أن تؤدي، بالاقتران مع ظروف أخرى، إلى جوائح. ومرة أخرى، نرى أن وجود نهج للصحة الواحدة أمر أساسي من أجل الوقاية من انتشار الجوائح المستقبلية واحتوائها.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	وفي الفقرة 36، تحذّر البرازيل من نهج المغالاة في دور الغابات باعتبارها بالوعات للكربون في مكافحة تغيّر المناخ. ومن أجل تحقيق التوازن، ينبغي أن تتضمن هذه الفقرة إشارة إلى الحاجة إلى تقليل الانبعاثات على مستوى الاقتصاد. وفي الفقرة 58، تلاحظ البرازيل أن سلاسل القيمة القصيرة ليست بالضرورة أكثر استدامة، وتطلب حذف هذه الإشارة. وفي الفقرة 63، تم تقديم طريقة ضيّقة النطاق لتقييم "الكفاءة" في إنتاج الأغذية، وهي طريقة لا تتناول الاستدامة بركائزها الثلاث وبالطبيعة المتعددة الأبعاد للأنماط الغذائية. وهي طريقة تنقل فكرة مضللة مفادها أن الأسماك هي أغذية أفضل بالضرورة من مصادر البروتينات الأخرى في النظم الغذائية المستدامة. ولهذا السبب، تطلب البرازيل حذف جزء من الفقرة، من "وتُعدّ الأسماك" إلى "280 غرامًا من العلف".	سيتطلب وقف تغير المناخ وعكس مساره إجراءات تحويلية على العديد من الجبهات الواسعة، بما في ذلك نظم الإنتاج الزراعية والغذائية. لا تتحدث الفقرة 63 عن جودة الأسماك كغذاء، بل تتحدث فقط عن الكفاءة النسبية لإنتاج الأسماك في تحويل الأعلاف إلى أغذية قابلة للاستهلاك.
إندونيسيا (الإثنين 2021/5/24 الساعة 7:20 مساءً)	تلاحظ إندونيسيا مع التقدير موضوع فترة السنتين 2022–2023 "تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل". وهو موضوع حسن التوقيت لأنه سيكون جزءًا من مساهمة المنظمة في دعم عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرًا إلى أنه لم يتبق لدينا سوى تسع سنوات لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة، فإن نظمنا الزراعية والغذائية لا تزال تحتاج إلى المزيد من التحسين، إذ تشير التقديرات الحالية إلى أن حوالي 690 مليون شخص ما زالوا يعانون من الجوع وإلى أن عدد الأشخاص الذي يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد لا يزال في اتجاه تصاعدي. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن جائحة كوفيد-19 قد دفعت بما يتراوح بين 83 و132 مليون شخص إضافي إلى حلقة الجوع المزمن في عام 2020. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتفق وندعم رأي الأمانة القائل	

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	إن نظمنا الزراعية والغذائية هي الدافع الوحيد الأكبر وراء تغير المناخ والأزمات البيئية التي تتكشف على كوكب الأرض، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات. ونرى أن الأزمات البيئية متعددة الأبعاد وترتبط بالعديد من العوامل المحلية والوطنية والدولية، وترتبط كذلك بقضايا منها التجارة الدولية. وأخذًا بعين الاعتبار أن العالم ليس على المسار الصحيح من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية، تتمتع المنظمة بميزتها الاستراتيجية النسبية بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرئيسية التي تتناول الجهود الرامية إلى الحد بشكل كبير من معدل الجوع وسوء التغذية. وإضافة إلى ذلك، تُظهر السردية الاستراتيجية للفضائل الأربع أوجه الاتصال المترابطة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وفي هذا الصدد، نطلب من المنظمة ضمان إبراز هذا الترابط بشكل كامل في تنفيذ العمل بطريقة متوازنة. وعلاوة على ذلك، وانطلاقًا من واقع أنّ التكنولوجيات والابتكارات ستساعد بالتأكيد المزارعين والحكومات على الاستفادة بشكل كامل من التكنولوجيا الزراعية الجديدة، فإننا نشجع أمانة المنظمة على تهيئة بيئة مواتية، بما في ذلك من خلال برنامج بناء القدرات وبرنامج المساعدة التقنية. وباختصار، تشجع إندونيسيا المنظمة على تحديد الأولويات في تنفيذ وتطوير موضوع فترة السنتين "تحويل النظم الزراعية والغذائية"، الذي ينبغي بلورته بهذا الترتيب المحدد: 1- خفض الجوع ووضعه مجددًا في اتجاه تنازلي؛ 2- وزيادة الاستثمار في التحول الريفي والاستثمار المتعلق بالسكان الضعفاء من أجل الحد من عدم المساواة، وعدم ترك أي بلد أو شخص خلف الركب؛ 3- وتحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل تغذية الناس، ورعاية كوكب الأرض، وبناء سبل عيش ونظم إيكولوجية قادرة على الصمود.	نؤكد أن الترابط سيظهر بطريقة متوازنة في تنفيذ العمل. نؤكد الجهد الذي تبذله المنظمة من أجل تهيئة بيئة مواتية لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، إضافة إلى الجهود التي تبذلها من أجل تنمية القدرات الوطنية وتقديم المساعدة الفنية. بما أن أهداف التنمية المستدامة عالمية وغير قابلة للتجزئة، يجب مراعاة الآثار المترابطة للعمل على الحد من الفقر، وعلى التنوع البيولوجي، والموارد الطبيعية، والبيئة، وتغير المناخ.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

كندا (الإثنين 2021/5/24 الساعة 11:04 صباحًا)	ترحّب كندا بموضوع فترة السنتين المقترح، مع الإشارة إلى أهمية تكييف النهج إزاء النظم الغذائية المستدامة مع السياقات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء. وتوصي كندا بتوفير مزيد من الإيضاحات والفروق الدقيقة بشأن بعض البيانات المؤكدة في الفقرة 12 مثل: "هذا الاعتماد على السلع يجعل النظم الاقتصادية هشّة ويؤثر سلبًا على حياة الأشخاص". وينصّ التقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019 على أن "80 في المائة من البلدان (52 من أصل 65) التي شهدت زيادة في معدلات الجوع خلال التباطؤ والانكماش الاقتصاديين الأخيرين هي بلدان تعتمد اقتصاداتها اعتمادًا كبيرًا على الصادرات و/أو الواردات من السلع الأساسية الأولية". علاوةً على ذلك، قد يزيد الاعتماد على السلع من صعوبة معالجة الشواغل البيئية والاجتماعية، جزئيًا لأن الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف تولّد مواطن عدم يقين. وقد ترغب كندا في التشديد على أن الترابط لا يعني وجود علاقة سببية. وثمة عوامل عديدة تساهم في الجوع، بما في ذلك النزاعات وتغيّر المناخ. ويوضح التقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019 أن "التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية الأولية قد ساهم في تباطؤ الاقتصاد وانكماشه خلال الفترة 2011-2017، ما أثّر بصورة رئيسية على البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات و/أو الواردات من هذه السلع". وتقرّ لجنة مشكلات السلع، في الفقرة 10 من تقريرها الصادر عن دورتها الرابعة والسبعين "بأهمية التجارة من حيث مساهمتها في توفير الغذاء وإمكانية الحصول عليه بكلفة ميسورة، فضلاً عن استقرار الأسواق والحد من التقلبات المفرطة في أسعار المواد الغذائية". علاوةً على ذلك، تربط الوثيقة على نحو غير مبرّر الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف "بصعوبة معالجة الشواغل البيئية والاجتماعية". ويشكل النظام التجاري القائم على القواعد مكوّنًا حاسمًا في ضمان الحصول	إن الترابط بين ارتفاع الجوع والاعتماد على استيراد السلع أو تصديرها هو ترابط وثيق جدًا إلى درجه أنه لا يمكن استبعاده، حتى حين تدخل عوامل إضافية في الحسبان. ويشكل التنويع الزراعي والاقتصادي والتحوّل الهيكلي مسارات مثبتة لتقليص مواطن الضعف في الاعتماد على السلع ولزيادة تنافسية إنتاج السلع. نؤيد بشدّة أهمية التجارة في المساهمة في توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمّل كلفتها، ونحن ناشطون في توفير الدعم للحفاظ على حرية حركة السلع الزراعية والغذائية من أجل احتواء الآثار الاقتصادية والصحية لأزمة كوفيد-19 والتقليل منها إلى حدّها الأدنى. ونعتقد أن هذه الجهود وجهودًا أخرى قد ساهمت بشكل مادي في منع الأزمة الصحية والاقتصادية من توليد أزمة غذائية.

	على الأغذية، إنما أيضًا في إقامة تخصّصات بيئية واجتماعية. وبهذا المعنى، لا تولّد الاتفاقيات التجارية حالات من عدم اليقين. بل على العكس من ذلك، تولّد قابلية التوقّع. إضافةً إلى ذلك، فإن اتخاذ إجراءات في مجال السياسات المحلية لتحسين النتائج البيئية والاجتماعية لا يتعارض مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف. وتشير لجنة مشكلات السلع، في الفقرة 10 من تقريرها الصادر عن دورتها الرابعة والسبعين إلى "أهمية وجود نظام تجاري متعدّد الأطراف أكثر حرية وعدلًا وقابلية للتوقع وغير تمييزي وقائم على قواعد في إطار منظمة التجارة العالمية وبما يتفق مع قواعدها، من أجل تعزيز التنمية الزراعية والريفية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية للجميع." ونرى أن الحاشية 7 مضلّلة نوعًا ما. فهي تقتبس من التقرير عن حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018: "نظرًا إلى أن بصمة الكربون ليست في جوهرها جزءًا ماديًا من المنتجات... فإن تداعيات الشرط الوارد في الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة لجهة المعاملة المتساوية للواردات من المنتجات "المماثلة" تبقى غير ثابتة". غير أن العبارة التالية في التقرير عن حالة أسواق السع الزراعية لعام 2018 تسبق هذا الاقتباس: "في حال طلب بلد أن يتم توسيم منتجات محلية ومستوردة على أساس بصمتها الكربونية– نظرًا إلى أن التوسيم مطلوب للمنتجات المحلية والمستوردة– فهذا قد يبدو متماشيًا مع أحكام المعالجة الوطنية الواردة في الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة". كما أن سيناريو فرضيًا لم يتم اختباره بعد بشكل محدّد لا يغير الواقع بأن هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف لا تقلّص مواطن عدم اليقين سيما أنها تحدّد تخصصات واضحة ينبغي اتباعها. وفي هذه الحالة، يتمثل العنصر الرئيسي في ما إذا كانت هذه التدابير تُعتبر ضرورية لتحقيق هدف مشروع، وفي ما إذا كانت هذه التدابير مقيّدة للتجارة أكثر من الضروري من أجل تحقيق هذه الأهداف.	نتفق بالكامل مع أهمية إدراج المساواة بين الجنسين في اقتراح الأربع، وقد وضعنا المساواة بين الجنسين كمجال من مجالات الأولوية البرامجية وباعتبارها موضوعًا ذات أولوية في آن معًا في الإطار الاستراتيجي الجديد.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	ونعتقد أنه ينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين على نحو أكبر في صياغة هذا الموضوع لضمان أن يُدرج على نحوٍ فعال من خلال اقتراح الأربع ومجالات الأولوية البرامجية. وبصورة خاصة، ينبغي تعزيز الدور المركزي للمرأة في النظم الغذائية المستدامة، ودور المساواة بين الجنسين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الفقرة 17. وفي الفقرة 34، تودّ كندا الترحيب بالإشارة الصريحة إلى الرابط بين فقدان التنوع البيولوجي وضرورة توفير المزيد من الدعم للسكان الأصليين وإشراكهم كمشرفين على التنوّع البيولوجي. وفي الفقرة 41، تطلب كندا ذكر الحاجة إلى بيانات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين، وتقترح الإضافة التالية: "من الأهمية بمكان أن تكون التكنولوجيا والابتكارات والبيانات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين، [إضافة: وأن يتم رصدها بشكل مستمر لتحديد الآثار المتصلة بالمساواة بين الجنسين] وأن تُستخدم لتحفيز التنمية".	نقرّ بالرابط المهم القائم بين فقدان التنوّع البيولوجي وضرورة توفير مزيد من الدعم للسكان الأصليين وإشراكهم كمشرفين على التنوّع البيولوجي. نحن ملتزمون بتحسين جودة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على نحو منهجي، بما في ذلك من خلال توزيع البيانات بحسب الجنسين والعمر، وعبر الإقرار بالسكان الأصليين، وضمن إطار الأمم المتحدة، تحديد السكان المعرّضين للضعف.
الولايات المتحدة الأمريكية (الثلاثاء، 2021/5/25 12:18 صباحاً)	تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الموضوع المقترح: تحويل النظم الزراعية والغذائية. ويشكل قطاع الزراعة العمود الفقري في تنمية الاقتصاديات وينطوي على أكبر الإمكانيات للحدّ من الفقر. كما أن التحوّل الزراعي ليس مفيدًا للمزارعين فحسب؛ بل إن الجميع يستفيد منه. ويتّسم تحويل التجارة من خلال جعل القطاع أكثر إنتاجًا وكفاءة بأهمية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل على نطاق أكبر. وفي طور توليد المزيد من الدخل للجميع في النظام الغذائي، يشجّع التحوّل الزراعي على مشاركة أكبر في الأسواق، وتعزيز الحصول على الأغذية المغذية وكلفتها الميسورة، وعلى قدرة أكبر على الصمود واستحداث مزيد من فرص العمل داخل الزراعة وخارجها.	نتفق على أن الهدف الأساسي في النظم الغذائية يجب أن يتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والجوع وجميع أشكال سوء التغذية. إنما يذهب مفهوم النظم الزراعية والغذائية إلى أبعد من ذلك، للتأكد من أن النظم الغذائية تتماشى بشكل كامل قدر الإمكان مع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وهذه مهمة صعبة لكنها قابلة للتحقيق يتوجّب علينا المساهمة فيها.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	وفي الوقت ذاته، تشدّد الولايات المتحدة على أنه يجب أن يتمثل الهدف النهائي في التخفيف من الجوع، والفقر وجميع أشكال سوء التغذية: ويشكل تحويل النظم الزراعية والغذائية لتكون أكثر استدامة عبر الركائز الثلاث– الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية – وسيلةً لتحقيق هذا الهدف. كما أن مجرّد الإشارة إلى تحوّل النظام الغذائي باعتباره الهدف النهائي لا يحدّد بشكل صحيح التحديات الكبيرة التي يجب أن نتجاوزها في القرن الحادي والعشرين. ويتطلّب القضاء على الجوع في العالم حلولاً تتعدى حدود المزرعة وحدها. وفيما نتفق على إمكانية تحسين النظم الزراعية والغذائية، تقرّ الولايات المتحدة بالدور الحاسم التي تؤديه هذه النظم في تحقيق التنمية المستدامة وبأهمية اعتماد نهج النظم لتقييم المقايضات على نحوٍ شامل، وتحديد المسارات باتجاه نظم أكثر استدامة. كما أننا نشجع منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة تقييم برامجها لإحراز تقدم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على أساس نتائج قابلة للقياس في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وسلامة الأغذية، والقدرة على تحمّل تكاليف الأغذية وسهولة الحصول عليها، ودخل المزارعين ورفاههم. ونحثّ المنظمة أيضًا على مواصلة السعي إلى إقامة شراكات مبدعة ومبتكرة، وعلى وجه التحديد مع القطاع الخاص، لغرض تحويل النظم الزراعية والغذائية. ويمكن لهذه الشراكات وتنفيذ استراتيجية القطاع الخاص (2020) التي اعتمدتها المنظمة مؤخرًا أن يساعد في التصدي للتحديات القائمة منذ زمن بعيد التي يواجهها جميع المنتجين الزراعيين في البلدان النامية، وكذلك الجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم في النظم الغذائية، وتعزيز قدرة المنظمة على تحسين الأمن الغذائي، وبخاصة في صفوف الأكثر ضعفًا. بالفعل، إن الأسواق القوية والتي تعمل بشكل جيد تربط المزارعين وصيادي الأسماك بالفرص التجارية، وتضمن حصول الأسر على أغذية آمنة ومغذية وميسورة الكلفة على مدار السنة. وفي أوقات الأزمات، بما في ذلك خلال الجائحة الحالية، تساعد التجارة العالمية البلدان على مكافحة الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء	لقد التزمنا بتطوير الوسائل والقدرات الفنية لتقييم البرامج في الوقت الحقيقي تقريبًا بالاستناد إلى نتائج عديدة قابلة للقياس مرتبطة باقتراح الأربع، بما في ذلك التدابير الحيوية التي ذكرتها الولايات المتحدة. ويتم دمج الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، بشكل منهجي في برامج المنظمة، وتشكل مبدأ رئيسيًا في طرق العمل الجديدة في المنظمة. تتّسم الأسواق الشاملة والتي تعمل بشكل جيد بأهمية أساسية لتوليد الترابطات والفرص للمزارعين وصيّادي الأسماك، وتسمح بحصول الابتكارات الضرورية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	التغذية. ومن خلال الحصول على أدوات ونهج مبتكرة، يمكن أن يزيد المزارعون الإنتاجية الزراعية، وأن يتكيفوا مع تغيّر المناخ، وأن يرفعوا دخلهم ويحسّنوا استدامة النظم الغذائية. وترى الولايات المتحدة فرصًا قيّمة في بناء نظم غذائية أكثر استدامة وقدرة على الصمود، مع التصدي في الوقت ذاته للآثار المتفاقمة الناجمة عن النزاعات وجائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ على الجوع.	
اليابان (الثلاثاء، 2021/5/25 9:02 صباحاً)	ترحّب اليابان بموضوع فترة السنتين 2022-2023 " تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل". ومن جهة أخرى، في ما يخصّ المذكرة المفاهيمية لموضوع فترة السنتين، كما هو مذكور في تقرير الدورة السادسة والستين بعد المائة للمجلس بشأن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031، تشير اليابان إلى أهمية الرقمنة في النظم الزراعية والغذائية مع توفير الحماية الملائمة لخصوصية البيانات وحقوق الملكية الفكرية، وتطلب إضافة عبارة "مع الإقرار بأهمية الرقمنة في النظم الزراعية والغذائية مع توفير الحماية الملائمة لخصوصية البيانات وحقوق الملكية الفكرية" في بداية الفقرة الخاصة بالرقمنة في المذكرة المفاهيمية.	
كوبا (الثلاثاء 2021/5/25 9:52 صباحًا)	تدعم كوبا الرؤية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة التي تقضي بالدفع باتجاه *اقتراح الأربع*: إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل. وتتواءم هذه الرؤية مع السياسة المعتمدة في بلادنا لجهة إنتاج كميات أكبر بموارد أقل، الأمر الذي يخفّض أسعار الأغذية ويقلّص من مخاطر الأوبئة، من خلال التكنولوجيا والابتكار.	نثمّن الدعم المقدّم للرؤية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن اقتراح الأربع والمصادقة عليها.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

الأرجنتين (الجمعة 2021/5/28 11:50 صباحاً)	أولاً، في ما يتعلق بالمؤتمر، تكرّر الأرجنتين عامةً ما أعلنته في مناسبات عدة، بما في ذلك في الدورة السادسة والستين بعد المائة لمجلس المنظمة، أي أنه ينبغي التركيز على الترويج للنظم الغذائية المستدامة في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية وتعزيزها. وسوف تعتمد درجة التحويل على المرحلة التي يكون كل نظام قد وصل إليها، ويجب تلافي التعميم، لا سيما وأنه لا يمكن القول إنّ جميع النظم غير مستدامة. كذلك، يجب أن تنشأ الحاجة إلى "التحويل" من تحليل كل سياق خاص، الأمر الذي سوف يعتمد أيضًا على الأولويات والقدرات الوطنية. وبالتالي، تفضّل الأرجنتين لو استُخدمت لغة أكثر دقة وملاءمةً لموضوع فترة السنتين، مع مراعاة خصوصيات كل حالة، وإلاّ فإن فكرة تحويل النظم بشكل جذري قد تتحوّل بكل بساطة إلى شعار فارغ. تعليقات محددة: في ما يتعلق بالوثيقة C 2021/28 بعنوان: "تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل": نشير إلى أن الفقرة 10 عن تغيّر المناخ تندرج تحت عنوان "الدافع النظمي (الشامل) في حين يجب أن تندرج تحت العنوان "الدوافع" في ما يخصّ النظم البيئية بما يتفق مع الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 (الوثيقة C 2021/27، الصفحة 10[النسخة الإنكليزية]). وتشير الفقرتان 5 و71 إلى مفهوم "خطط إصدار الشهادات". وكانت الأرجنتين قد لفتت الانتباه إلى حواجز فعلية ممكنة أمام الوصول إلى الأسواق قد تفضي إليها بعض خطط إصدار الشهادات، وبخاصة مع مراعاة التكاليف الإضافية التي قد تنشأ بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين. ويجب أن يكون أي إجراء لإصدار الشهادات متفقًا مع قواعد منظمة التجارة العالمية.	يُستخدم مصطلح "التحويل" في السياق المحدد للتشديد على أهمية وجود طموح والتزام أكبر في تحقيق الأهداف المجتمعية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والدعوة إليهما. نتفق على وجوب أن يكون أي نظام لإصدار الشهادات ممتثلاً لمنظمة التجارة العالمية.

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	كذلك، تنصّ الفقرة 23 على أن توسيم الكربون قد يساعد في تحديد أفضليات المستهلك، بما يساهم في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات. ونحن قلقون من هذا المفهوم، ونعتقد أنه يجب حذف هذه العبارة: فهي ربما قد تُشجع الإجراءات الحدودية المتصلة بمحتوى المنتجات من الكربون، الأمر الذي يمكن ألاّ يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. علاوةً على ذلك، لا توجد اتفاقيات متعددة الأطراف حول هذا الموضوع في الوقت الراهن. وتشير الفقرة 24 إلى وجود خلل من خلال الإشارة إلى أقاليم نامية مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا باعتبارها دافعة لتدهور الموارد الطبيعية وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إنما لم تذكر المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة. لذا، يجدر التذكير بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتمايزة، حيث يتعين على البلدان المتقدمة تحمّل المسؤولية التاريخية عمّا تسبّبت به من تدهور للبيئة، نظرًا إلى قدراتها المالية والتكنولوجية الأكبر في مساعدة البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة، تمشيًا مع مبادئ ريو التي تم التأكيد عليها مجددًا في خطة عام 2030. وتذكر الفقرة 25 "زيادة إنتاج المنتجات الحيوانية واستهلاكها" كأحد أسباب الأوبئة وتدهور النظام الإيكولوجي. إنما تنصّ الفقرة 31 على أن النظم الزراعية والغذائية تُعدّ أكبر نظام اقتصادي، تُقاس من حيث [...] التأثير على كوكب الأرض. فهذه العبارات، التي لا تقوم على أي أساس علمي، مربكة وقد تؤدي إلى التعميم ومطالبات خاطئة. وبالتالي، ينبغي حذفها. ويجب أن تُصمّم التدابير التي تعتمدها البلدان على أساس الأدلة العلمية السليمة بحيث تمتثل لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، لأن بيانات كهذه يمكن أن تؤدي إلى انحياز بلا اساس ضدّ سلع مثل اللحوم عوضًا عن استهداف ممارسات غير مستدامة محددة. كما أن مطالبات كهذه لا تراعي محتوى العديد من المنتجات	يجب أن تكون أي تدابير تُتّخذ لتوفير المعلومات الضرورية للمستهلكين ليقوموا بخيارات مستنيرة ممتثلة للقواعد القائمة أو المستقبلية في منظمة التجارة العالمية. يُعطى توسيم الكربون كمثل على كيفية تعزيز خيارات المستهلكين والتعبير عن الأفضليات بما يولّد حوافز في السوق للانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات. ونتفق على أنه توجد إجراءات ممكنة أخرى. يولّد الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية ضغطًا أكيدًا على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، ويزيد التماس بين الحيوانات البرية والمستأنسة، ممّا يساهم بشكل مادي في ازدياد خطر تفشي الأوبئة. وتتفاقم هذه المخاطر بفعل تغيّر المناخ وبعض الممارسات المرتبطة بالإنتاج المكثف للحوم – ونعتقد أن الطريقة الفضلى للتصدي لهذه الممارسات هي من خلال اعتماد نهج "صحة واحدة".

	الحيوانية من المغذيات، بما في ذلك اللحوم الحمراء، الأمر الذي يساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية إلى حدّ كبير في عدة بلدان نامية منتجة للثروة الحيوانية، ويساهم في القضاء على الجوع وسوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2، خطة التنمية لعام 2030). كذلك، تؤدي الثروة الحيوانية دورًا اقتصاديًا رئيسيًا في العديد من نظم إنتاج الأغذية، حيث توفّر الدخل، والثروة وفرص العمل وتساهم بالتالي في القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1، خطة عام 2030). وفي ما يتعلق بالفقرة 26 في الوثيقة، ونظرًا إلى عدم وجود اتفاق دولي حول مفهوم "الاقتصاد الأزرق"، فإن معناه ونطاقه وآثاره المحتملة من حيث التجارة غير معروفة. كذلك، لا تتضمن خطة التنمية لعام 2030 هذا المصطلح بشكل عام أو محدّد في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". ولهذه الأسباب، كانت الأرجنتين قد عبّرت عن تحفّظها بشأن هذا المفهوم في جميع المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، لا سيما بفعل عدم وضوح تداعياته ونظرًا إلى أنه قد يُستخدم كتبرير لاعتماد تدابير تجارية (شبه التعريفات). لذا، نقترح استبدال الإشارة إلى "الاقتصاد الأزرق" بعبارة "اقتصاديات البلدان المطلّة على المحيطات المستدامة والشاملة"، وهو التعبير المتفق عليه في المنظمة لدى اعتماد الإعلان بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتذكر الفقرتان 32 و39 مفاهيم مثل "بصمة الكربون" أو "البصمة البيئية" التي لم يتم الاتفاق عليها على مستوى متعدد الأطراف، وقد تتعدّى قواعد منظمة التجارة العالمية، وبالتالي نقترح حذفها.	يُعرّف مفهوم "الاقتصاد الأزرق" في الفقرة ويُستخدم على نطاق كبير لتسليط الضوء في أغلب الأحيان على الإمكانات الاقتصادية المهملة الكامنة في الاستخدام المستدام لموارد المحيطات والمناطق الساحلية وغيرها من الموارد المائية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتلفت الفقرة الانتباه إلى ضرورة التأكيد على مخاطر تدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي، وتقيّم المقايضات في إطار نمو "الاقتصاد الأزرق" مع الأهداف والمقاصد الواردة في خطة التنمية 2030. كانت المنظمة قد وضعت مجال الأولوية البرامجية ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد المخصص للتحوّل الأزرق، وهو مفهوم يتواءم مع الركائز الثلاث في خطة عام 2030. تمثل انبعاثات الاحتباس الحراري جانبًا واحدًا فقط، وإن كان هامًا جدًا، من الأزمة في كوكب الأرض. وفي ظلّ ظروف وممارسات تاريخية وحالية، فإن الزراعة هي المساهم الأساسي في فقدان التنوع البيولوجي والانقراض الكبير

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

إجراءات المراسلات الخطية – الإسهامات الواردة من الأعضاء – النسخة العربية

البند 15 – موضوع فترة السنتين 2022-2023

	تنصّ الفقرة 33 على أن النظم الزراعية والغذائية تُعدّ الدافع الرئيسي الكامن وراء تغير المناخ والأزمة البيئية التي تتكشف على كوكب الأرض. ونقترح الحفاظ على التعابير المستخدمة في الوثيقة بعنوان "أثر كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية" (الأمم المتحدة، يونيو/حزيران 2020) التي تنصّ على أن النظم الغذائية في العالم تبقى دافعًا لتغير المناخ والأزمة البيئية التي تتكشف على كوكب الأرض. ولذا، نقترح الصياغة التالية: تُعدّ النظم الزراعية والغذائية دافعًا وراء تغير المناخ والأزمة البيئية التي تتكشف على كوكب الأرض. وبالتالي، ينبغي أيضًا موازنة مساهمة قطاعات أخرى- مثل الطاقة والصناعة – في التلوّث البيئي بشكل عادل من أجل تلافي معاقبة القطاع الزراعي على حساب قطاعات أخرى. وتورد الفقرة ذاتها بيانات من دون الإشارة إلى الأدلة العلمية السليمة. فالتعابير مثل الزراعة [...] تنتج غازات الاحتباس الحراري أكثر من جميع السيارات والشاحنات والقطارات والطائرات مجتمعة، أو أن جائحة فيروس كورونا دقّت ناقوس الخطر إزاء الحاجة الملحة لتحويل النظم الزراعية والغذائية، لا تستند إلى أي أساس علمي، وبالتالي ينبغي حذفها. ونظرًا إلى أن مضمون ونطاق "التحوّل الأزرق" المشار إليهما في الفقرتين 44 و62 في الوثيقة غير معروفين، فإن تعليقاتنا السابقة حول "الاقتصاد الأزرق" في الفقرة 26 تنطبق في هذه الحالة أيضًا. وتنصّ الفقرة 58 على أنه يمكن لمنصات التجارة الإلكترونية أن تستفيد من الروابط القائمة في الأسواق وأن تقلص سلسلة القيمة الغذائية. ولا نعتبر أن هذا ملائم لتعزيز سلاسل القيمة الغذائية القصيرة فحسب (المعروفة أيضًا بالسلاسل المحلية والإقليمية) باعتبار أنها تولّد قدرًا أقل من الفاقد والمهدر أو تولّد القدرة على الصمود.	للأنواع، وتدمير النظام الإيكولوجي، وفقدان الموائل الطبيعية، وتدمير الأرض، والتربة والموارد البحرية وتدهورها. التحوّل الأزرق هو مجموعة فرعية لتحوّل النظم الزراعية والغذائية، ويتشاطر مع المفهوم النوايا ذاتها ومواطن عدم اليقين. ونعتقد أنه مفهوم ملائم في سياق تحوّل النظم الزراعية والغذائية لتسليط الضوء على التحديات والنهج المحددة المطلوبة لمعالجة الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية في التنمية المستدامة للموارد المائية، والبحرية والساحلية. تتطرق الفقرة 63 إلى نقطة ضيّقة إنما هامة — هي الكفاءة النسبية لإنتاج الأسماك في تحويل العلف إلى أغذية. إنما لا تتحدّث عن الجودة التغذوية للأسماك مقابل المصادر الحيوانية للأغذية والمغذيات، كما أنها لا تقيّم أدوارها وتوافرها في تشكيلة الأنماط الغذائية الصحية.

	فطول السلسلة بحدّ ذاته لا يحدّد هذه العوامل. بالفعل، غالبًا ما يمكن للسلاسل "الطويلة" (التي تعني التجارة الدولية) أن تستفيد من أوجه التكامل في الإنتاج الوطني، وأن تتجاوز الصعوبات أو أوجه النقص المحلي، بما في ذلك المتصلة منها بالحصول على أغذية مغذية وعالية الجودة. الفقرة 63 مضلّلة لأنها تلمح إلى أن الأسماك تمثل أغذية أفضل من لحوم الدجاج أو الخنزير أو الأبقار. كما أن هذا الإعلان يقوّض إنتاج لحوم الدجاج أو الخنزير أو الأبقار، حتى ولو كانت هذه اللحوم تساهم أيضًا في نمط غذائي متنوّع ومغذٍّ، وفي تحقيق الأمن الغذائي نظرًا إلى محتواها العالي من البروتينات والفيتامينات والمغذيات. ومن المهم أيضًا التداول في مجموعة من الأغذية لأن هذا يساهم في سبل كسب معيشة عدد كبير من الأشخاص الذين يعتمدون على هذه التجارة ويولّد الدخل للعاملين على امتداد السلاسل الغذائية، ويدعم التنمية الريفية وتثبيت الجذور الريفية.	